الدور المقترح لمحاكم الاستثمار الدولية
في تسوية منازعات العقود الإدارية الدولية

إعداد الباحث / عبدالله أحمد هلال مصبح الكعبي

(ISSN: 2537 - 0758)

الدور المقترح لمحاكم الاستثمار الدولية
في تسوية منازعات العقود الإدارية الدولية

الباحث / عبدالله أحمد هلال مصبح الكعبي

ملخص البحث:

في الآونة الأخيرة، اقترح الاتحاد الأوروبي خطة جديدة من شأنها تغيير الإطار الأساسي للإجراء الإداري الحالي لحل المنازعات التعاقدية. ومن بين الأفكار والاقتراحات الجديدة، إنشاء محكمة دائمة جديدة على أساس ثنائي، ومجهزة بنظام استئناف وجنبًا إلى جنب مع مدونة أخلاقية قوية للقضاة المعينين، تطور الاقتراح لإنشاء محكمة استثمار متعددة الأطراف على مستوى عالمي.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن اقتراح محكمة الاستثمار يتماشى عمومًا مع الاتجاه الحالي والمستقبلي لقانون العقود الإدارية الدولية ويمكن القول أن الإجماع الناشئ في المجتمع الدولي يشير إلى أن النظام القضائي هو الاتجاه الصحيح للتنمية. من قانون العقود الإدارية الدولية، تهدف المقترحات الأوروبية في الواقع إلى تقديم محاكم الاستثمار. يتعين على المجتمع الدولي، الثنائي والمتعدد الأطراف، الاستمرار في تعزيز "شرعية" إجراءات تسوية المنازعات الدولية للعقود الإدارية في المجتمع العالمي، والتي تأخذ في مراعاة القلق المتزايد بشأن الإجراءات، على سبيل المثال، تعد المحكمة الدائمة جزءًا من اتجاه جديد في الإجراءات الإدارية الدولية لتسوية المنازعات التعاقدية، والتي تهدف إلى تعزيز شفافية الإجراءات.

Abstract:

Recently, the European Union proposed a new plan that would change the basic framework of the current administrative procedure for resolving contractual disputes. Among the new ideas and proposals was the creation of a new permanent court on a bilateral basis, equipped with an appeals system and along with a strong code of ethics for appointed judges, the proposal developed for a world-class multilateral investment court.

It should also be noted that the investment court proposal is generally in line with the current and future direction of international administrative contract law. It can be said that the emerging consensus in the international community indicates that the judicial system is the right direction for development. From international administrative contract law, the European proposals are in fact

intended to introduce investment courts. The international community, bilateral and multilateral, should continue to enhance the "legitimacy" of international dispute settlement procedures for administrative contracts in the global community, which takes into account the growing concern about the procedures, for example, the Permanent Court is part of a new trend in international administrative procedures for the settlement of Contractual disputes, which aim to enhance the transparency of procedures.

مقدمة

أولاً: أهمية الموضوع:

يمكن تلخيص المقترحات الحالية للمحاكم الدائمة للتعامل مع النزاعات الإدارية الدولية المتعلقة بالعقود المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى والكيانات الأخرى على النحو التالي: (١) إنشاء وتشغيل محاكم استثمار "ثنائية" بموجب اتفاق الاستثمار الدولي و(٢) حشد الجهود المشتركة من أجل إنشاء "محكمة متعددة الأطراف". في المستقبل. وبعبارة أخرى، فإن هذه المقترحات تتوقع محاكم متعددة في ظل PMI المعني ومحكمة واحدة على الأقل في PMI في المستقبل المنظور[١].

وغني عن القول، بما أنه من المتوقع أن تزيد التغييرات المقترحة الثقة في عملية صنع القرار بشأن إجراءات تسوية المنازعات المتعلقة بالعقود الدولية، فهناك فوائد واضحة يمكن جنيها من هذه الجهود لإصلاح إجراءات تسوية المنازعات المتعلقة بالعقود الدولية الحالية وإدخال عقد دولي دائم إجراءات تسوية المنازعات. المحاكم لهذا الغرض، الأطراف الثنائية والمتعددة الأطراف، وإذا كان هناك أي شيء – مع هذا التغيير – فمن المتوقع أن المساحة السياسية المشروعة للحكومات ذات السيادة يمكن الحفاظ عليها بشكل أفضل مع ضمان مستوى متفق عليه من الحماية للأطراف المقابلة الأجنبية، وعلى وجه الخصوص، المحاكم الجديدة المقترحة أنها ستساهم في تعزيز شرعية الإجراء بأكمله[٢].

أهداف البحث

١- بيان الإطار العام لدور محاكم الإستثمار الدولية في تسوية منازعات العقود الإدارية الدولية

---

(1) K J Keith, resolving international disputes: the role of courts, op. cit, p. 263

(2) Lee M. Caplan, ISDS Reform and the Proposal for a Multilateral Investment Court, Berkeley Journal of International Law, Vol. 37, 2019, p. 211

(ISSN: 2537 - 0758)

٢- بيان إشكاليات تسوية منازعات العقود الإدارية الدولية بواسطة محاكم الاستثمار الدولية.

منهج البحث

من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف سالفة الذكر فإن الباحث سوف يستخدم المنهج المقارن فى هذه الدراسة ويعتمد المنهج المقارن على إجراء مقارنة بين نظم قانونية مختلفة بشأن ظاهرة قانونية محددة وذلك بهدف التوصل إلى استخلاص النتائج القانونية فى الواقع العملى. وعلى هذا سيقسم هذا المبحث لمطلبين:

المطلب الأول: الإطار العام لدور محاكم الاستثمار الدولية في تسوية منازعات العقود الإدارية الدولية. **المطلب الثانى:** إشكاليات تسوية منازعات العقود الإدارية الدولية بواسطة محاكم الاستثمار الدولية.

المطلب الأول
الإطار العام لدور محاكم الاستثمار الدولية في تسوية منازعات العقود الإدارية الدولية

تمهيد وتقسيم

في الآونة الأخيرة، اقترح الاتحاد الأوروبي خطة جديدة من شأنها تغيير الإطار الأساسي للإجراء الإداري الحالي لحل المنازعات التعاقدية. ومن بين الأفكار والاقتراحات الجديدة، إنشاء محكمة دائمة جديدة على أساس ثنائي، ومجهزة بنظام استئناف وجنبًا إلى جنب مع مدونة أخلاقية قوية للقضاة المعينين، تطور الاقتراح لإنشاء محكمة استثمار متعددة الأطراف على مستوى عالمي[٣].

وسيقسم هذا المطلب لفرعين: **الفرع الأول: الإطار العام للمقترح الأوربى بشأن محكمة الاستثمار الدولية الدائمة. الفرع الثانى: آلية التشغيل الأساسية لمحاكم الاستثمار.**

الفرع الأول
الإطار العام للمقترح الأوربى بشأن محكمة الاستثمار الدولية الدائمة

منذ ذلك الحين، أثار اقتراح الاتحاد الأوروبي نقاشات حية في المجتمع الدولي، وفي كثير من النواحي، يعتمد الاقتراح على التجارب الناجحة لهيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية وممارسات هيئة تسوية المنازعات؛ في حين أن تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية لا تعتمد نظامًا "قضائيًا" دائمًا، هناك ٥ قضايا

(3) Jaemin Lee, Mending the Wound or Pulling It Apart? New Proposals for International Investment Courts and Fragmentation of International Investment Law, 39 Nw. J. Int'l L. & Bus., 1, 2018, p. 3

عملية مختلفة يجب التحقق منها في تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، مثل إنشاء لجنة، والعلاقة بين الهيئة وهيئة الاستئناف، وقانون السلوك لأعضاء اللجنة وأعضاء هيئة الاستئناف وميزانية أجورهم في الاقتراح الاتحاد الأوروبي بطريقة أو بأخرى، وهذا يشير بطريقة أو بأخرى إلى أن تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية وممارساتها أصبحت منارة لإجراءات تسوية المنازعات الدولية الأخرى[٤]، في الظروف الخاصة لشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP)، اقترح الاتحاد الأوروبي محكمة استثمار ثنائية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مع الانتباه إلى توقع إنشاء محكمة متعددة الأطراف، وتم اعتماد هذه الصيغة الأساسية في اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية فيتنام الاشتراكية، وكذلك اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية سنغافورة والاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي وكندا[٥].

في الوقت نفسه، بينما تهدف هذه الفكرة الجديدة إلى تغيير النموذج الحالي، يمكنها أيضًا جلب العديد من المشكلات القانونية والعملية إلى التوازن. وعلى وجه الخصوص، لم تتم معالجة الآثار المحتملة لاستحداث محاكم دولية متعددة لتسوية النزاعات المتعلقة بالمعاهدات الإدارية الدولية، والتي من شأنها أن تستند إلى ٣٣٦٧ اتفاقًا حكوميًا دوليًا، بشكل كافٍ. المصدر الرئيسي إن استمرار تحدي الشرعية فيما يتعلق بسيادة القانون تعززه إجراءات تسوية المنازعات بين المتعاقدين والدول[٦].

يتناقض هذا مع نظام التجارة متعدد الأطراف في منظمة التجارة العالمية وآلية تسوية المنازعات الخاصة بها، لذلك من المتوقع أن يعالج أي اقتراح إصلاح رئيسي إجراءات تسوية المنازعات بين المتعاقدين والدولة، ويجب توخي الحذر عند النظر في الإصلاح الرئيسي باعتباره استحداث محاكم تتعامل مع النزاعات التعاقدية الإدارية الدولية. قد تحافظ على المشكلة أو تؤدي إلى تفاقمها. وفي هذا الصدد، يجادل بأن التجزؤ لا يمكن

---

[٤] د. هند محمد مصطفى مصطفى، وسائل تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ٧٢

[٥] د. عبد الفتاح محمد الأطرش، دراسة تقويمية لاتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٨، ص ٣٢٣

[6] Center For International Environmental Law (CIEL), EU proposal for a multilateral reform of investment dispute resolution, position paper by (CIEL), Washington, March 2017, p. 8

(ISSN: 2537 - 0758)

تخفيفه إلا بإنشاء محكمة متعددة الأطراف ويمكن حله في نهاية المطاف من خلال اعتماد اتفاق متعدد الأطراف وفقًا لقانون المعاهدات الإدارية الدولية[٧].

وبالتالي، فإن القضية الرئيسية هي مدى سرعة المجتمع الدولي في (١) إنشاء محكمة متعددة الأطراف و(٢) والأهم من ذلك، التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاقية استثمار متعددة الأطراف، لذلك ينبغي التأكيد على أن المحكمة متعددة الأطراف (وفي النهاية اتفاقية متعددة الأطراف) ليس مجرد خيار آخر، ولكن "ضرورة". إذا أراد المجتمع الدولي التغلب على المشكلة الهيكلية الحالية، فإن التوسع المحلي للمحاكم الثنائية لن يؤدي إلا إلى تعقيد المشكلة، لذلك تم اقتراح وقف اختياري على إنشاء BIT: مفاوضات معلقة لإنشاء محكمة متعددة الأطراف في المجتمع الدولي، مع أمر مهم ويستغرق وقتًا طويلاً ويصعب وضعه جانبًا التبني متعدد الأطراف في حالة اتفاقيات الاستثمار، لا ينبغي أن يكون الهدف هو إنشاء محاكم استثمار ثنائية في اتفاقيات جديدة بين الشركات[٨].

في سبتمبر ٢٠١٥، اقترح الاتحاد الأوروبي برنامجًا جديدًا من شأنه أن يغير بشكل كبير إطار اتفاقيات الاستثمار الدولية القائمة وإجراءات التحكيم. على وجه الخصوص، قدم اقتراح الاتحاد الأوروبي أفكارًا جديدة لتعديل إجراءات تسوية المنازعات الدولية الحالية للاتفاقيات الإدارية. اقتراح إنشاء محكمة دائمة جديدة من أجل تسوية النزاعات الإدارية الدولية حول العقود، فضلاً عن المناقشات الحية في المجتمع الدولي وفي السوابق القضائية لمحكمة الاستثمار الدائمة، وافقت بعض الدول على اقتراح الاتحاد الأوروبي واعتمدت محكمة استثمار وآلية الاستئناف في اتفاقية التجارة الحرة أو BIA. تقدم كندا وفيتنام أمثلة على ذلك[٩].

يعتبر الاتحاد الأوروبي هذا البرنامج "ضرورة" في الاتفاقيات الحكومية الدولية المستقبلية، ومن ناحية أخرى، يبدو أن دولًا أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان لا تثق إلى حد ما – إن لم تكن متشككة تمامًا – في اقتراح الاتحاد الأوروبي. صنع القرار في النزاعات الدولية حول الاتفاقات الإدارية، ويمكن أن تتجنب بشكل أكثر فعالية تضارب

---

[7] Lee M. Caplan, ISDS Reform and the Proposal for a Multilateral Investment Court, Berkeley Journal of International Law, Vol. 37, 2019, p. 212

[٨] د. ريم عبد الله مطلق سعد الهاجري، تسوية منازعات عقود الاستثمارات البترولية في القانون الدولي، ص ١٧٥

[٩] د. سيد لطفي عبد الله عويس، العلاقة بين مفهوم العقد الدولي والتحكيم التجاري الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص ١٥٨

المصالح بين المحكمين في النظام الجديد، قد تكون محكمة الاستثمار أيضًا أكثر انفتاحًا لفهم الحاجة إلى الحفاظ على مساحة سياسية مشروعة للحكومات ذات السيادة، والأهم من ذلك ستساعد محاكم الاستثمار الدولية في تعزيز شرعية الإجراءات الإدارية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية(١٠).

يتم شرح الأسباب التي تجعل IIC يمكن أن تحسن شرعية الإجراء على النحو التالي:

أولاً: يمكن أن تضمن IIC حيادية عملية تسوية المنازعات، على عكس المحكمين المعينين لكل حالة – غالبًا من قبل الأطراف أو سلطة التعيين – يتم تعيين القضاة بشكل عشوائي للقضية ولديهم فترة عمل آمنة، ويمكن لقضاة IIC جعل القرارات دون أي عواقب. لذلك، لن يكون لها أي تحيز ضد أي من الطرفين، والأهم من ذلك كله، لا يمكن لأحد أن يقول إن القاضي كان يميل إلى الفصل في القضية أو تفسير القانون بطريقة تزيد من فرصه في الحصول على دخل في المستقبل والتقدم الوظيفي(١١).

ثانيًا: إن وجود محكمة استثمار دولية واحدة سيضمن تطبيق معايير موحدة على جميع المنازعات الإدارية الدولية المتعلقة بالعقود، مما يزيد من إمكانية التنبؤ بالتسوية، حاليًا، تصدر هيئات التحكيم المختلفة قرارات تبدو متناقضة في المنازعات التعاقدية المتعلقة بالتحكيم الإداري الدولي، وهي الوضع الذي يؤثر سلبًا على كل من شرعية قرارات التحكيم وإمكانية التنبؤ بها.

ثالثًا: يتضمن اقتراح المفوضية الأوروبية بشأن محكمة الاستثمار الدولية أيضًا إنشاء محكمة استئناف. وعلى عكس التحكيم، الذي لا يسمح عادةً بالطعن في قرار التحكيم، فإن محكمة الاستئناف ستكفل تصحيح الأخطاء في المحكمة الأدنى(١٢).

رابعا: مقارنة بالتحكيم، فإن رفع دعوى أمام لجنة التحقيق المستقلة سيكلف الأطراف (خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة)، وسيتلقى قضاة لجنة التحقيق المستقلة مكافآت من الدول الأعضاء، مما سيقلل العبء المالي على الأطراف الخاصة، علاوة على ذلك،

(10) Possible reform of investor-State dispute settlement (ISDS), note by the Secretariat /CN.9/WG.III/WP.169, UNCITRAL Working Group III, July 2019.

(11) K J Keith, resolving international disputes: the role of courts, New Zealand Yearbook of International Law, Vol 7, 2009., p. 277

(12) Center For International Environmental Law (CIEL), EU proposal for a multilateral reform of investment dispute resolution, position paper by (CIEL), Washington, March 2017, p. 8

(ISSN: 2537 - 0758)

ستتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تقديم رفع دعوى أمام قاضٍ واحد إذا كان المبلغ المتنازع عليه صغيرًا نسبيًا ولن تضطر إلى دفع أتعاب جميع الأطراف الأخرى حتى إذا خسرت القضية(١٣).

في الوقت نفسه، هناك العديد من المشاكل القانونية والأسئلة المتعلقة بهذا الاقتراح، على سبيل المثال ليس من الواضح ما إذا كان تشغيل وإدارة محكمة الاستثمار يتماشى مع أحكام اتفاقية الأكسجين، ومن المشكوك فيه ما إذا كانت المحكمة الدائمة يظل ضمن نطاق المعايير العامة للتحكيم في المنازعات الإدارية المتعلقة بالعقود. علاوة على ذلك، إلى الحد الذي تكمن فيه المشاكل الأساسية لإجراءات الأكسيد في الطبيعة المجزأة لنظام معاهدة الاستثمار الدولي، ما لم يتم تعديل النظام نفسه بطريقة ما باعتباره نتيجة لإدخال نظام متعدد الأطراف في قانون العقود الإدارية الدولية، قد لا يكون إدخال نظام قضائي قادرًا بشكل عام على زيادة التجزؤ مع إدخال محاكم الاستثمار الثنائية من توافق الآراء إلى توافق الآراء، وعند النظر في إنشاء محكمة الاستثمار من الأفضل التفكير في نفس الوقت في كل هذه القضايا القانونية والعملية الهامة. ومن الواضح أن اقتراح الاتحاد الأوروبي الحالي لم يعالج بعد هذه القضايا القانونية والعملية بعمق(١٤).

الفرع الثانى
آلية التشغيل الأساسية لمحاكم الاستثمار الدولية

من المتوقع أن تتكون محاكم الاستثمار المقترحة من اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات الاستثمار الثنائية، وبينما تشير هذه الاتفاقيات إلى إمكانية وجود محكمة عالمية متعددة الأطراف يمكن أن يكون لها اختصاص في النزاعات الدولية بشأن الاتفاقيات الإدارية من مختلف اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات الاستثمار الثنائية، فإن الحركة الأولى هي: تسعى إلى إنشاء محاكم ثنائية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الثنائية ذات الصلة، على الرغم من أن المجتمع العالمي قد يبدأ مفاوضات لمناقشة محكمة استثمار متعددة الأطراف لها اختصاص على جميع (أو معظم) إجراءات تسوية المنازعات الإدارية الدولية، مثل إجراءات تسوية المنازعات التجارية العالمية الخاصة بالمنظمة، لكن المفاوضات لم تجر بعد(١٥).

---

(١٣) د. هند محمد مصطفى مصطفى، وسائل تسوية منازعات الاستثمار الأجنبى، مرجع سابق، ص ٧٩

(14) Jaemin Lee, Mending the Wound or Pulling It Apart? New Proposals for International Investment Courts and Fragmentation of International Investment Law, 39 Nw. J. Int'l L. & Bus., 1, 2018., p. 7

(١٥) د. سيد لطفى عبد الله عويس، العلاقة بين مفهوم العقد الدولي والتحكيم التجاري الدولي، مرجع سابق، ص ٢٦٧

حتى إذا بدأت المفاوضات لغرض وحيد هو إنشاء محكمة متعددة الأطراف، فمن الصعب بالفعل التنبؤ بدقة موثوقة بما إذا كانت هذه المفاوضات ستؤدي إلى توافق عالمي واتفاق لاحق، أو المدة التي ستستغرقها لإكمالها، والأهم من ذلك، كم عدد الدول التي ستنضم. إذا أعطت التجربة حتى الآن أي مؤشر، فإن التفاوض بشأن إنشاء نظام متعدد الأطراف في قانون العقود الإدارية الدولية غير أمين ويستغرق وقتًا طويلاً، وكانت الفكرة الواقعية لمحكمة استثمار دولية هي تم تقديمه في وقت مبكر من عام ١٩٤٦، عندما تمت مناقشة منظمة التجارة العالمية، والتي تم تصفيتها بعد ذلك، ثم جرت مناقشات مماثلة أيضًا في غرفة التجارة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكنها لم تسفر عن أي نتائج ملموسة. نتيجة لذلك، في حين أن اتفاقية استثمار رأس المال العربي الموحد– وهي معاهدة استثمار متعددة الأطراف بين دول الشرق الأوسط– أنشأت محكمة الاستثمار، ومع ذلك، لم يتم استخدام هذه المحكمة كثيرًا، وحتى الأطراف في الاتفاقية متعددة الأطراف فضلت على ما يبدو استخدام ICSID إجراءات التحكيم. وفي الآونة الأخيرة، اقترح الاجتهاد القضائي فكرة مماثلة في عام ٢٠٠٧، كما قدم نموذج معاهدة الاستثمار الثنائي الألماني لعام ٢٠٠٨ وتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥ الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" اقتراحًا مماثلًا لهذه المحكمة(١٦).

بالإضافة إلى ذلك، فإن المناقشة الجارية بشأن إدخال إجراءات إدارية دولية لتسوية المنازعات التعاقدية تحت رعاية اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تستكشف فكرة إنشاء محكمة استثمار دائمة(١٧).

لم تتوصل المفاوضات الطموحة في عام ١٩٩٧ بشأن اعتماد اتفاق استثمار متعدد الأطراف إلى توافق في الآراء، وحققت المفاوضات بشأن قضايا العقود الإدارية الدولية في سياق اتفاقات منظمة التجارة العالمية مصيرًا مماثلاً، واتفاق موريشيوس الذي اعتُمد في إطار مبادرات الأونسيترال في ٢٠١٥/١٠ من المحتمل أن يكون / ١٢، الذي من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في ٢٠١٧/١٠/١٨، أول إنجاز متعدد الأطراف مهم في هذا الصدد، ولكن اعتبارًا من ٢٠١٧/٠١/٠٨ لم يتم التصديق عليه إلا من قبل ثلاث

(16) Colin Brown, the 3d Vienna investment arbitration debate: the European Union's approach to investment dispute settlement, June 2018, on: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2018/july/tradoc_157112.pdf, p. 22

(17) Juan Pablo, Charris-Benedetti, the proposed Investment Court System: does it really solve the problems? Revista Derecho del Estado, no. 42, 2019, p. 85

(ISSN: 2537 - 0758)

دول، وكانت وتيرة التصديق هي بالأحرى بطيئة: الشفافية هي واحدة من أسهل البنود في معاهدات الاستثمار الدولية حيث يبدو أن القليل من البلدان قادرة على معارضة مفهوم الشفافية في إجراءات تسوية المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية الدولية(١٨).

من هذا المنظور، فإن المفاوضات المستقبلية بشأن إنشاء محكمة استثمار متعددة الأطراف من خلال اتفاقية دولية لن تكون بأي حال من الأحوال مباشرة أو تنتهي في وقت قصير، وحتى بعد التفاوض على الاتفاقية والموافقة عليها، فمن المرجح أن تستغرق وقتًا طويلاً. الوقت. المحكمة في العمل. في ظل هذه الظروف، فإن التنبؤ الأكثر واقعية لمقترح محكمة الاستثمار – على الأقل في الوقت الحالي – سيكون محاكم الاستثمار الثنائية التي أنشأتها معاهدات الاستثمار الدولية ذات الصلة، بحيث يمكن لهذا التطور أن يؤثر على النظام الحالي للنزاع الإداري الدولي على العقود، ما هي معاهدات الاستثمار التي تستحقها. سيلاحظ المجتمع الدولي على الفور في هذه المرحلة لأنه ليس من الواضح في هذه المرحلة عدد الدول التي ستكون منفتحة أيضًا على فكرة إنشاء محكمة استثمار متعددة الأطراف(١٩).

يعتقد الباحث – بغض النظر عن رغبات دول المجتمع العالمي – أن نظام "محكمة الاستثمار الثنائي" هو الحل الأكثر احتمالا في المستقبل القريب، حيث أنه محطة على الطريق إلى وجهة "الاستثمار متعدد الأطراف". . قضائي "لكن من غير الواضح إلى متى ستظل الدول في هذا الموقف، وسيستمر عدد ونطاق الخلافات الإدارية الدولية بشأن العقود في الازدياد.

أ. مضاعفة محاكم الاستثمار الدولية

بافتراض أن النظام الثنائي لمحاكم الاستثمار سينتشر أو يترسخ في المستقبل القريب، ستكون هناك تغييرات كبيرة في إجراءات حل النزاعات الإدارية الدولية المتعلقة بالعقود، ومن أهمها انتشار محاكم الاستثمار. مثل اتفاقات التجارة الدولية، وإذا كانت هذه التجربة مقتصرة على اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة حديثًا، فسيستمر العدد

(18) Kaufmann-Kohler, Gabrielle, and Michele Potestà,"Can the Mauritius Convention serve as a model for the reform of investor-state arbitration in connection with the introduction of a permanent investment tribunal or an appeal mechanism?" 2016, at 17

(19) Jaemin Lee, Mending the Wound or Pulling It Apart? op. cit., p. 11

الإجمالي لاتفاقات الاستثمار الدولية في التكاثر بسرعة مع التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة الجديدة وتعديل اتفاقيات التجارة الحرة القديمة[٢٠].

يجب أن تتم عملية إنشاء وإنشاء محكمة استثمار من قبل الأطراف المتعاقدة في مؤشر مديري المشتريات ذي الصلة، وسيكون لكل محكمة استثمار وسطاء وقضاة استئناف خاصون بها، وسيكون لها قواعدها الخاصة وآلية الدعم اللوجستي، ومحكمة يتم فيها تعيين القضاة وسيخضع قضاة الاستئناف لمدونات أخلاقية صارمة وسيتم منعهم بشكل خاص من التعامل مع القضايا نيابة عنهم، والأهم من ذلك، أن هذه المحاكم الفردية سيكون لها اختصاص حصري في نزاعاتها الدولية بشأن العقود الإدارية بموجب "أنظمة عصامية"[٢١].

ب. إجراءات الاستئناف الفردية

لطالما كانت إمكانية إدخال إجراءات المراجعة أحد الموضوعات ذات الأولوية في المناقشات حول إجراءات التحكيم في المنازعات التعاقدية الإدارية الدولية. ونتيجة لذلك، أصبحت إجراءات الاستئناف أحد العناصر الأساسية لمقترحات محاكم الاستثمار وتهدف دوائر الاستثمار المستقلة إلى تقديم آلية استئناف، وبعبارة أخرى، سيكون لمحاكم الاستثمار الفردية أيضًا إجراءات استئناف متعددة. المحكمة الدائمة، بصرف النظر عن المفهوم التقليدي للتحكيم، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاقتراح الخاص بإدخال آلية استئناف، وقد خضعت الإجراءات الدولية التقليدية لتسوية المنازعات التعاقدية، في حين أنها ذات أهمية قصوى للدول والمقاولين الأجانب المعنيين، صيغة اتخاذ قرارات فردية لمرة واحدة ولا تحتوي على آلية استئناف في حالة الاستئناف، تم بناء تحكيم الاستثمار الدولي على سرعته وبساطته، وهو ما كان ممكنًا إلى حد كبير بسبب عدم وجود آلية استئناف. محاكم الاستثمار مع الشركات التابعة لإدخال آليات استئناف في نفس الوقت، يتعين على محاكم الاستئناف الفردية إصدار أحكام من شأنها إلزام محكمة الاستثمار الابتدائية. وستكون الاتفاقات المختلفة بين المؤسسات على قدم المساواة وقد تتنافس أحيانًا على الاجتهاد القضائي على نفس الشيء أو مسائل مماثلة. من وجهة نظر عملية، فإن السماح بالاستئناف سوف يطيل عملية تسوية المنازعات، حيث ستصبح

---

[٢٠] د. سيد لطفى عبد الله عويس، العلاقة بين مفهوم العقد الدولي والتحكيم التجاري الدولي، مرجع سابق، ص ٢٨٤

[21] Colin Brown, the 3d Vienna investment arbitration debate: the European Union's approach to investment dispute settlement, op. cit., p. 31

(ISSN: 2537 - 0758)

الاستئناف القاعدة الجديدة للعديد من الأطراف، وستؤدي المحاكمة الأطول إلى زيادة النفقات، مما سيضر بالأطراف الأقل استقرارًا من الناحية المالية[٢٢].

ج. المحاكم الممولة من قبل الأطراف والتي تديرها الأطراف

يعتمد نهج مركز معلومات البنك على افتراض أن كل محكمة سيتم تمويلها وتشغيلها من قبل الأطراف المتعاقدة، ويفترض أن كل طرف لديه المعرفة والقدرة على حشدها والموارد المالية واللوجستية اللازمة. بعبارة أخرى، يتطلب الأمر مشاركة أكثر نشاطا للمقاولين على أساس مستمر. وهناك بالطبع فوائد واضحة من إنشاء محاكم دائمة مختصة بتسوية المنازعات الإدارية الدولية المتعلقة بالعقود، وإدخال محاكم دائمة بحكم الواقع سيسهل إجراءات تسوية المنازعات بين المتعاقدين والدول وتقليل الأعباء اللوجستية في هذا الصدد، على سبيل المثال، في الوقت الحاضر – بسبب خصوصية هيئة التحكيم – عادة ما يقضي أطراف النزاع قدرا كبيرا من الوقت في اختيار المحكمين في المرحلة الأولى من إجراءات التحكيم، مع الاعتراف بأن مصير النزاع يعتمد إلى حد كبير على اختيار المحكم، لذلك يمكن القول أن المحكمة الدائمة توفر إجراءات أكثر سلاسة في مرحلة مبكرة من النزاع من خلال التخلي عن عملية تستغرق وقتًا طويلاً للاختيار[٢٣].

في الوقت نفسه، يُتوقع من القضاة المتفرغين أو الدائمين على الأقل أن يساعدوا في تحقيق معايير أعلى من وجهة نظر مهنية، وبالتالي ضمان تقصي الحقائق وتطبيق السوابق القضائية المناسبة في المنازعات التعاقدية الإدارية الدولية ومجموعة من المحكمين المعينين سيساعد أيضًا بشكل منهجي في تجنب تضارب المصالح لهؤلاء المحكمين، وهذا الجانب من شأنه أيضًا تسهيل إجراءات التحكيم بشكل عام في الاتجاه الصحيح، ويؤكد الاتحاد الأوروبي وغيره من المقترحات لمحاكم الاستثمار الدولية هذه الفوائد المزعومة[٢٤].

---

(22) Juan Pablo, Charris-Benedetti, the proposed Investment Court System: does it really solve the problems? Revista Derecho del Estado, no. 42, 2019., p. 93

(23) Johanna Braun, Alexander Dünkelsbühler, Leonard Funk, Creation and Implementation of a Multilateral Investment Court, International Investment Law Centre Cologne (IILCC), Germany, 2020, p. 8

(24) Bungenberg, Marc; From Bilateral Arbitral Tribunals and Investment Courts to a Multilateral Investment Court – Options Regarding the Institutionalization of Investor-State Dispute Settlement, Springer 2019 (Bungenberg/Reinisch); on: https://www.springer.com/gp/book/9783662597316

لا ينبغي استبعاد فوائد إنشاء محكمة استثمار دولية (أو هيئات قضائية) ويمكن القول إن هذه الفوائد، عند تحقيقها وتوسيعها، ستعالج بعض الشواغل الأساسية لإجراءات تسوية المنازعات الدولية الخاصة بالاتفاقات الإدارية؛ أي تعزيز شرعية إجراءات حل تلك النزاعات التي تؤثر بشكل مباشر على مجال السياسة العامة للحكومة، فضلاً عن العبء العملي للجانب اللوجستي، والذي يجب النظر فيه بعناية مسبقًا، على سبيل المثال، المالية يعتبر العبء عنصرًا مهمًا للأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الاستثمار الدولية في أي مشاركة قوية في معاهدات الاستثمار الدولية. ومن ناحية أخرى، قد تكون تكلفة الحفاظ على محكمة دائمة (أو محاكم) كبيرة أيضًا، مثل قضاة محكمة يجب أن يتم توظيف المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف بدوام كامل أو على الأقل ملزمتان بالامتناع عن فعل قد يؤدي إلى تضارب في المصالح، ويجب أن تحصل على تعويض مناسب، على سبيل المثال، يقدم اقتراح الاتحاد الأوروبي رسوم إجازة دائمة، وهي شهرية. رسوم مع بدل يومي عن كل يوم يقضيه في حالة معينة، الرسوم الدراسية فقط، ويمكن أن ترتفع مبالغها بسرعة إذا تم إسناد قضية معينة إلى القضاة[٢٥]، وهذه الصيغة تزداد تعقيدًا بسبب حقيقة أن التكلفة لا تنطبق إلا على فريق محكمة واحد إذا تمت الموافقة على عدة محاكم من خلال اتفاقيات متعددة مع الاستثمار الدولي – مما يعكس النظام الثنائي المجزأ من محاكم الاستثمار للاتفاقيات الدولية القائمة – قد تزيد التكلفة الإجمالية للمحافظة على المحاكم وتشغيلها للأطراف المتعاقدة بشكل كبير، وينبغي أن يكون للعبء المالي المتزايد نتيجة إنشاء هذه المحاكم ومحاكم الاستئناف تأثير على ذلك جميع الأطراف المتعاقدة في مؤشر مديري المشتريات، ولكن مع تساوي جميع العوامل، قد يكون للعبء المالي المتزايد تأثير غير متناسب على بلدان معينة، مثل البلدان النامية أو أقل البلدان نمواً[٢٦].

عند تصميم نظام قضائي محتمل كإصلاح لإجراءات التحكيم القائمة، ينبغي الانتباه إلى إمكانية النظام الجديد لزيادة العبء المالي على الأطراف المقابلة بشكل كبير، ويجب ألا تغفل المقترحات عن العوائق المالية التي تواجهها هذه البلدان. إلى المواجهة. بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون هناك اقتراح من محكمة استثمار ثنائية، يتعين على

(25)Colin Brown, the 3d Vienna investment arbitration debate: the European Union's approach to investment dispute settlement, June 2018, on: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2018/july/tradoc_157112.pdf., p. 24

(26) Jaemin Lee, Mending the Wound or Pulling It Apart? op. cit., p. 19

(ISSN: 2537 - 0758)

الأطراف المتعاقدة تعيين مجموعات متعددة من القضاة في محاكم متعددة بموجب اتفاقيات دولية مختلفة، وقد يكون من الصعب العثور على قضاة مؤهلين لمجموعات محاكم متعددة لأن الأفراد قد لا يكونون مستعدين لذلك. كامل للمشاركة في فترة ست سنوات لن يكونوا خلالها قادرين على العمل كمستشارين أو خبراء في أي نزاع إداري دولي حول العقد، وهو واقع يمثل تحديًا لوجستيًا آخر يتمثل في تحديد مصادر الخبراء الموثوق بهم وتعيينهم كقضاة وأكسيد حديث. أبرزت إجراءات تسوية المنازعات مشكلة مزمنة تتمثل في نقص الموارد البشرية في العديد من البلدان[٢٧].

في ظل هذه الظروف، من الممكن أن تجد بعض الدول صعوبة في العثور على خبرائها الوطنيين لوضع قوائم محتملة أو تعيين قضاة للعمل في المحاكم المستقبلية، وبما أن جميع النزاعات الدولية حول الاتفاقات الإدارية لها آثار سياسية ونقدية كبيرة على جميع الأطراف قد يفضل الاتفاق الاستعانة بقضاة من جنسيتهم. وفقًا لمقترحات الاتحاد الأوروبي، يتعين على كلا الطرفين في اتفاقية التحكيم الدولية تعيين نفس العدد من قضاة المحكمة، إما لمحكمة أدنى أو لمحكمة استئناف، وقد يعمل هذا النظام في حالة وجود اتفاق دولي بين اثنين مماثلين. الأطراف المتعاقدة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي لديها مجموعات خبراء مماثلة. وبهذه الطريقة، يمكن لدولتين تعيين قضاة من جنسيتهما لضمان نظام تنعكس فيه وجهات نظر الجانبين بشكل مناسب في عملية صنع القرار، على النحو المتوخى في مسودة النظام الجديد. يواجه الطرفان صعوبة في تعيين قضاة من جنسيته[٢٨].

تستند فكرة BIT المقترحة في المقام الأول على افتراض أن المهنيين ذوي المعرفة من الدرجة الأولى بقانون العقود الإدارية الدولية قد يتم تعيينهم بدوام كامل، كما أنها تستند أيضًا إلى افتراض أن كلا الطرفين مرتبطين باتفاقية الاستثمار الدولية سيكون لها نفس الاحتمالات من حيث الكمية والنوعية. لذلك، من المهم للغاية أن يتم تنظيم المحاكم الدائمة بطريقة تضمن صحة هذه الافتراضات[٢٩].

المطلب الثانى

(27) Lee M. Caplan, ISDS Reform and the Proposal for a Multilateral Investment Court, op. cit., p. 215

(28) Possible reform of investor-State dispute settlement (ISDS), note by the Secretariat /CN.9/WG.III/WP.169, UNCITRAL Working Group III, July 2019.

(29) Juan Pablo, Charris-Benedetti, the proposed Investment Court System, op. cit., p. 102

إشكاليات تسوية منازعات العقود الإدارية الدولية بواسطة محاكم الاستثمار الدولية

تمهيد وتقسيم:

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن اقتراح محكمة الاستثمار يتماشى عمومًا مع الاتجاه الحالي والمستقبلي لقانون العقود الإدارية الدولية ويمكن القول أن الإجماع الناشئ في المجتمع الدولي يشير إلى أن النظام القضائي هو الاتجاه الصحيح للتنمية. من قانون العقود الإدارية الدولية، تهدف المقترحات الأوروبية في الواقع إلى تقديم محاكم الاستثمار. يتعين على المجتمع الدولي، الثنائي والمتعدد الأطراف، الاستمرار في تعزيز "شرعية" إجراءات تسوية المنازعات الدولية للعقود الإدارية في المجتمع العالمي، والتي تأخذ في مراعاة القلق المتزايد بشأن الإجراءات، على سبيل المثال، تعد المحكمة الدائمة جزءًا من اتجاه جديد في الإجراءات الإدارية الدولية لتسوية المنازعات التعاقدية، والتي تهدف إلى تعزيز شفافية الإجراءات[٣٠].

بغض النظر عن المفهوم التقليدي للسرية المطلقة، فإن الاتفاقية الدولية تعتمد الآن بنشاط أحكام الشفافية في العديد من إجراءات تحكيم OXID. تتضمن أحكام الشفافية في اتفاقيات الاستثمار الدولية عنصرين رئيسيين: (١) فتح جلسات الاستماع للجمهور و(٢) التمكين جادل أنصار الوصول العام في التقارير بأن زيادة الشفافية في إجراءات مركز أوكسيد يمكن أن تسهم في زيادة ثقة الجمهور في آلية تسوية المنازعات، وبما أن التحكيم اعتمد تقليديًا على سرية الإجراءات، فإن استبدالها بمحكمة دائمة من شأنه أن يعزز هذا الاتجاه ويعمقه الشفافية في إجراءات تسوية المنازعات التعاقدية. تتوافق المناقشة حول تعزيز المبادئ الأخلاقية للمحكمين أيضًا مع الفكرة العامة لاقتراح المحكمة بأن المحكمة الدائمة تتطلب قواعد صارمة تحكم القضايا الأخلاقية لدوام كامل أو حصريًا أعضاء صوتوا[٣١].

يتماشى الاقتراح الطويل الأمد لتقديم آلية استئناف لإجراءات التحكيم أيضًا مع فكرة المحاكم الدائمة، على عكس التحكيم، الذي يفترض بطبيعته محاكمة لمرة واحدة، تكون المحكمة أكثر ديمومة، مما يعزز الفكرة بشكل طبيعي من آلية الاستئناف، يمكن تقديم

---

(30) Johanna Braun, Alexander Dünkelsbühler, Leonard Funk, Creation and Implementation of a Multilateral Investment Court, International Investment Law Centre Cologne (IILCC), Germany, 2020, p. 17

(٣١) د. طارق محمد عودة الله الشقيرات، نطاق اختصاص المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (الأكسيد)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص ٤٣٩

(ISSN: 2537 - 0758)

حجة قوية مفادها أن آلية الاستئناف – إذا تم إنشاؤها بشكل صحيح، ستكون قادرة على معالجة بعض المخاوف الرئيسية التي يشعر بها أصحاب المصلحة في التحكيم، والأهم من ذلك، ستكون آلية الاستئناف قادرة على تسهيل وتعزيز "سيادة القانون" في إجراءات تسوية المنازعات التعاقدية الإدارية الدولية من خلال تجميع ونشر السوابق القانونية المتسقة في المجتمع الدولي[٣٢].

ويرى الباحث أن التطوير الأخير لهذه العناصر الفردية في القسم القانوني للاتفاقيات الإدارية الدولية يدعم الاقتراح بأن مقترحات محاكم الاستثمار الدولية تسير في الاتجاه الصحيح. يمكن أيضًا تصنيف العديد من مقترحات الإصلاح، إن لم يكن كلها، من خلال تشكيل المحاكم وتشغيلها.

وسيقسم هذا المطلب لفرعين:

الفرع الأول: دلالات مقترحات محكمة الاستثمار على تجزئة قانون العقود الإدارية الدولية.

الفرع الثانى: منها لبحث أولوية المحكمة المتعددة الأطراف على المحكمة الثنائية.

الفرع الأول
دلالات مقترحات محكمة الاستثمار على تجزئة قانون العقود الإدارية الدولية

بشكل عام، يمكن تقييم مقترحات IICs إلى حد كبير في الاتجاه الصحيح. تعكس الشواغل والمطالب المتزايدة للعديد من الولايات القضائية الحكومية والمحلية، فإن هذه المحاكم، إذا تم تشكيلها وإدارتها بدقة، ستكون قادرة على معالجة بعض المشاكل الأساسية لإجراءات تسوية المنازعات. مع قضاة متفرغين لتحسين شرعية ونتائج الإجراءات، ويبدو أن الفكرة من نواح كثيرة قد شكلت نقطة تحول في نظام التحكيم في المجتمع الدولي منذ ذلك الحين. في الوقت نفسه، بالنظر إلى المقترحات الحالية والخبرة السابقة في هذا المجال[٣٣]، من المحتمل أن تبدأ عملية نظام محاكم الاستثمار الجديد مع "نهج محكمة الاستثمار الثنائية على الأقل في مرحلة مبكرة، وقد تستغرق الفترة الانتقالية عدة سنوات، وربما أطول، وربما حتى. تم التوصل إلى اتفاق واعتماد اتفاق

---

[٣٢] د. وليد محمد رضا السيد مصطفى الشناوي، الموازنة بين حقوق المستثمر والأنشطة التنظيمية للدولة لتحقيق المصلحة العامة في ضوء مفاهيم القانون العام: مفهوم التناسب، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - جامعة المنصورة، ع ٥١، إبريل ٢٠١٢، ص ٥٩٤

[33] Love Rönnelid, An Evaluation of the Proposed Multilateral Investment Court System, European parliamentary group, European Parliament, Brussels, October 2018, p. 7

وتنفيذ عملية التصديق والدخول، وقد يستغرق التنفيذ وقتًا طويلاً وينطوي على معدلات تسجيل منخفضة، على الأقل في البداية[٣٤].

السؤال الذي يطرح نفسه بعد ذلك، ماذا سيعني نظام محاكم الاستثمار الثنائية للنظام الحالي لقانون العقود الإدارية الدولية وإجراءات تسوية نزاعات العقود الدولية، وبشكل أكثر تحديدًا، هل سيساعد نظام المحاكم الثنائية على تخفيف أو تفاقم المشاكل القائمة؟ من المؤكد أن إنشاء محكمة استثمار متعددة الأطراف بموجب اتفاقية ترعاها الأمم المتحدة من شأنه أن يخفف من حدة هذه المشاكل. وبشكل أكثر طموحًا، فإن منظمة دولية مماثلة لمنظمة التجارة العالمية بنظام متعدد الأطراف يمكن مقارنته باتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومجهزة بآلية مركزية لتسوية المنازعات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية ستساعد العالمية بالتأكيد على حل هذه المشكلة[٣٥].

الهدف الأسهل في هذه المرحلة هو إنشاء محكمة متعددة الأطراف ذات اختصاص قضائي على المنازعات التعاقدية الإدارية الدولية دون إنشاء نظام متعدد الأطراف على أساس اتفاقية متعددة الأطراف، وهي مهمة أكثر صعوبة، وهذه النسخة الأسهل من نظام متعدد الأطراف مع يمكن لمحكمة متعددة الأطراف أن تتحول إلى محكمة عالمية من خلال تكييف أنظمة التحكيم الاستثماري الحالية والمحاكم الثنائية الجديدة، وقد يستغرق الأمر وقتًا طويلاً، ما لم وحتى تصبح هذه المحكمة متعددة الأطراف نشطة في المستقبل، يجب أن تستفيد إجراءات تسوية المنازعات الخاصة بالدول والأطراف المقابلة من نظام التحكيم والتحكيم الحالي[٣٦].

أ. مشكلة تجزئة قانون العقود الإدارية الدولية

لقد تم اقتراح أن السمة الأساسية لقانون IAC الحالي هي الطبيعة المجزأة بطبيعتها لنظامه، حيث يتعايش ٣٣٦٧ عقدًا فرديًا بين المدن ويخلق قواعد ملزمة قانونًا على أساس ثنائي (في الغالب). أو تنسيق العديد من مؤشرات مديري المشتريات والمعايير الخارجية لمؤشرات مديري المشتريات هذه لم يتم تعديلها بالضرورة لتجنب التناقضات أو

---

(34) Center For International Environmental Law (CIEL), EU proposal for a multilateral reform of investment dispute resolution, op. cit., p. 9

(٣٥) د. سيد لطفي عبد الله عويس، العلاقة بين مفهوم العقد الدولي والتحكيم التجاري الدولي، مرجع سابق، ص ٢٩٤

(36) Issam Hallak, Multilateral Investment Court; Overview of the reform proposals and prospect, European Parliamentary Research Service, Brussel, January 2020, p. 9

(ISSN: 2537 - 0758)

التناقضات، علاوة على ذلك، لا توجد منظمة دولية لتنظيم الاستثمارات حتى الآن، ويتم دمج هذه الميزات مع قانون التجارة الدولي، مثل منظمة التجارة العالمية – منظمة دولية – تشكل نظامًا واحدًا متعدد الأطراف وتوفر مجموعة واحدة من المعايير لجميع الأطراف.

كنظام قانوني، فإن مثل هذا النظام المجزأ يخلق مشكلة القواعد المجزأة ونظام مجزأ لتسوية المنازعات، ويتم التعامل مع نفس القضايا في بعض الأحيان بشكل مختلف؛ تتخذ محاكم التحكيم الاستثماري نُهُجًا مختلفة وتقدم اجتهادات غير متطابقة بشأن القضايا الرئيسية لمعاهدات الاستثمار الدولية. وقد تم تحديد القواعد المجزأة وأنظمة تسوية المنازعات التي تؤدي إلى قرارات غير منسقة باعتبارها أحد المصادر الرئيسية لتحديات الشرعية المتزايدة للنظام بأكمله، والافتقار نظام الاستئناف في إجراءات تسوية المنازعات التعاقدية قد تسبب في زيادة تعتيم الإدارة الدولية على الوضع[٣٧].

نظرًا للاختلاف بل والمتضارب في فقه هيئات التحكيم، يميل الأطراف المتضررون إلى إلقاء اللوم على النظام، حتى لو كانوا مترددين في تحمل المسؤولية القانونية، وغالبًا ما لا يكونون مقتنعين بالضرورة بعقلانية نتائج قرارات هيئات التحكيم الخاصة بهم، ولكن هذا من الناحية النظرية حتمية النتائج والقرارات المختلفة الناتجة عن القوانين الحاكمة المختلفة (أي اتفاقات الاستثمار الدولية ذات الصلة). ومع ذلك، من وجهة نظر أطراف النزاع، فإن الحكم غير المتسق أو غير المنسق بشأن نفس القضية أساسًا (مثل تعريف الاستثمار أو نطاق ضرورة الدفاع) يمثل عقبة أمام القبول الصادق للقرار باعتباره نتيجة للتحكيم الاستثماري، والأهم من ذلك، أدت التفسيرات والتصرفات المختلفة إلى تراكم أحكام غير متوقعة.

زيادة القدرة على التنبؤ هي مساهمة رئيسية لأي آلية دولية لتسوية المنازعات ويبدو أن الفقه القانوني غير المتطابق أو غير المنسق في قانون العقود الإدارية الدولية قد خفض مستوى القدرة على التنبؤ في المجتمع الدولي القانون له جذور أعمق في قانون العقود الإدارية الدولية وقد يتطلب انتقادات مستمرة بدلاً من ذلك، مصلحة في دول فردية، وبالتالي فإن أي جهود إصلاح مستقبلية في المجتمع الدولي يجب أن تكون قادرة

[٣٧] د. هند محمد مصطفى مصطفى، وسائل تسوية منازعات الاستثمار الأجنبى، مرجع سابق، ص١١١

على حل هذه المشكلة أو على الأقل عدم تفاقم الوضع الحالي، ويعتبر الإصلاح المقترح غير قادر على حل المشكلة. النهج له ما يبرره[٣٨].

ب. تعزيز الشرعية من خلال المحاكم الدائمة

مع ملاحظة نقاط البداية لمقترحات محاكم الاستثمار أولاً، ينبغي أن تساعد المحاكم الدائمة لمعهد الاستثمار الدولي في تعزيز شرعية إجراءات تسوية المنازعات في المجلس الدولي للتحكيم ونتائجها، وإذا كانت الظروف في الفضاء الجديد للمحاكم الدائمة لا تزال تسمح للأطراف المتضررة و/ أو المراقبين الخارجيين – الشرعية، وسيتم الطعن في شرعية الإصلاح ولن يتم تبرير التكاليف والأعباء المرتبطة به، وستستمر المخاوف والخلافات الحالية في الازدياد، وستضعف وظيفة التحكيم الدولي كآلية فعالة لتسوية المنازعات. يصلح أو لا يعالج المشكلة الحالية. من هذا المنظور[٣٩]، يجب أن يكون النظام القضائي قادراً على تعزيز الشرعية وتقويتها بشكل كبير من أجل تبرير العبء المالي واللوجستي المتزايد. يجب أن يتخلل هذا الهدف الرئيسي لتعزيز الشرعية المناقشة الكاملة لمحاكم الاستثمار الدولية، بما في ذلك تشكيلها وتكوينها. وسبب المناقشات حول إصلاح مركز أوكسيد هو الرغبة في اعتماد نظام أفضل لتسوية المنازعات للعقود الإدارية الدولية بشكل أكثر تجريدية أو نظري؛ بدلاً من ذلك، تتمثل نقطة البداية في إنشاء نظام إداري دولي أكثر شرعية لتسوية النزاعات التعاقدية، ومدى ما يمكن تحقيقه على هذه الجبهة من خلال مجموعة متنوعة من المقترحات التي تتطلب اهتمامًا مستمرًا من الدول والحكومات[٤٠].

ج. أثر تعدد محاكم الاستثمار على تجزئة قانون العقود الإدارية الدولية

ويرى الباحث أنه مع أخذ هذه القضايا بعين الاعتبار، فإن هناك انتقادات في الفقه لنظام محاكم الاستثمار الثنائي الذي ينتشر عبر طاولات مفاوضات معاهدة الاستثمار الدولية، وفي ظل هذا النظام الأوروبي، سيكون لمختلف معاهدات الاستثمار الدولية محاكم استثمار فردية ومستقلة.، بما في ذلك إجراءات المراجعة، وكما هو الحال حاليًا، لن يكون هناك هيئة أو هيئة تنسق بين هذه المحاكم الاستثمارية المنفصلة والفردية

(38) Issam Hallak, Multilateral Investment Court; Overview of the reform proposals and prospect, European Parliamentary Research Service, Brussel, January 2020., p. 5

(39) Lee M. Caplan, ISDS Reform and the Proposal for a Multilateral Investment Court, op. cit., p. 215

(40) Jaemin Lee, Mending the Wound or Pulling It Apart? Op. cit., p. 23

(ISSN: 2537 - 0758)

والمستقلة وكل محكمة فردية مخولة اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام، بشكل مستقل عن محاكم الاستثمار الأخرى، ومن المحتمل أن التفسيرات المختلفة والفقه غير المتسق بين محاكم الاستثمار المختلفة أمر شائع كما هو الحال اليوم.

- **تعدد محاكم الاستثمار يعمق تجزئة قانون العقود الإدارية الدولية**

بمجرد تنفيذ خطة معاهدات الاستثمار الثنائية بالكامل، يمكن أن ينتهي الأمر بالمجتمع الدولي بالعديد من المحاكم المجهزة بقضاة متفرغين وحصانة إجرائية بدلاً من محاكم التحكيم الأكثر مرونة اليوم. آلية لتسوية المنازعات أكثر تنظيماً ومنهجية، تخضع لمراجعة الاستئناف مع سيطرة أكثر إحكاماً على تضارب المصالح، يمثل القضاة بالتأكيد تطورًا للنظام، وفي الواقع ما يستحق اهتمامًا خاصًا هو بالتحديد هذا الهيكل والفعالية. الانتقال من التحكيم المرن إلى التحكيم الصارم الحكم على أساس المبادئ الإجرائية سيعني مزيدًا من الانفصال والفردية[٤١]: وأقفالها ما دامت الجدران الفاصلة موجودة في قانون العقود الإدارية الدولية، وتعزيز الجدران بإضافة المزيد من العوائق سيزيد من مستوى الفردية، وهو تطور مخزي إذا كان الهدف النهائي للمجتمع الدولي هو هدم هذه الجدران في قلعة واحدة – التعددية – أو على الأقل خفض الجدران وتسهيل التفاعل عبر الجدران بحيث يمكن للعناصر في كل قلعة أن تتوقع تسوية مماثلة في نزاعات مماثلة – أي على محكمة مع العديد من اللاعبين من قبل الأطراف، حتى في كثير اتفاقيات الاستثمار الدولية[٤٢].

على أي حال، نظرًا للهيبة والتوقعات الأعلى للمحكمة، فإن الانتقال من محكمة تحكيم مخصصة إلى محكمة دائمة مع قضاة متفرغين يمكن أن يزيد من تعزيز معاقل معهد المدققين الداخليين الفرديين وربما يجعل من الصعب على المحكمة دعم هذه المحكمة الرأي. المواءمة صعبة في الوقت الحاضر، لكنها ستكون أكثر صعوبة في النظام الجديد. يمكن أن يكون هذا مثالًا آخر على المطالبة بسيادة واستقلال القضاء. من وجهة نظر منهجية، انتشار وتعايش أكثر فردية وكفاءة قد تتسبب الهيئات القضائية في حالة عدم وجود آلية تنسيق في مزيد من التشرذم. في هذه الحالة، قد يكون الارتباك حتميًا وقد لا تهدأ تحديات الشرعية[٤٣].

---

(41) Colin Brown, the 3d Vienna investment arbitration debate: the European Union's approach to investment dispute settlement, op. cit., p. 30

(٤٢) د. هند محمد مصطفى مصطفى، وسائل تسوية منازعات الاستثمار الأجنبى، مرجع سابق، ص١٠٥

(43) Johanna Braun, et. al, Creation and Implementation of a Multilateral Investment Court, op. cit., p. 22

ومن ثم، يمكن القول بشكل معقول أن نهج BIC قد ينتهي به الأمر إلى ترسيخ حصن معاهدات الاستثمار الدولية ذات الصلة، مما قد يؤدي إلى تفاقم أو على الأقل الحفاظ على التجزئة الحالية لقانون IAC.

سيبقى التجزؤ أحد المشاكل الأساسية لقانون العقود الإدارية الدولية دون حل. يمكن أن يؤدي تكامل أكثر استقرارًا وأعمق من خلال ازدواجية أكبر إلى جعل جهود التعددية الحالية بعيدة المنال ومحفوفة بالمخاطر. من الصحيح أيضًا أن الفترة الانتقالية ستستمر لفترة أطول مما كان متوقعًا في الأصل وستكون أمرًا واقعًا يتعين على الدول أن تتعايش معه، ويشير الفشل المستمر في توفير حل متعدد الأطراف في اللجنة الاستشارية الدولية إلى أن هذا الأخير يظل افتراضًا صحيحًا في حالة الغياب. لاختراق كبير. علاوة على ذلك، فإن إنشاء محاكم استثمار متعددة من شأنه أن يقوض فعالية السياسة حيث سيكون من الصعب إدارة محاكم مختلفة في نفس الوقت مع ضمان توحيد القرارات القضائية. قانون العقود الإدارية الدولية أو تعميق تجزئة اتفاقيات الاستثمار القائمة.

- **تعدد محاكم الاستثمار يضيف تجزئة أخرى لقانون العقود الإدارية الدولية**

ومما يزيد الوضع تعقيدًا حقيقة أنه، جنبًا إلى جنب مع نظام التحكيم الاستثماري الحالي، هناك نظام من المحاكم الثنائية آخذ في الظهور، وبعبارة أخرى، فإن النقطة هي أن التحكيم الاستثماري الحالي والنظام الجديد للمحاكم الثنائية سوف يتعايشان حتى التوصل إلى حل نهائي. تم الوصول إليه. إذا تم الوصول إليه على الإطلاق – قبل العثور على حل متعدد الأطراف وتنفيذه، مما قد يعني أنه سيكون هناك مزيد من التجزئة داخل النظام القضائي الثنائي لنزاعات العقود الدولية في حد ذاته، مع بعض الطعن في نظام التحكيم الحالي بينما تتبنى المحاكم الجديدة نظامًا جديدًا النظام القضائي[٤٤].

على هذا النحو، ستأخذ إجراءات التحكيم نفسها مسارات معقدة، وستستمر بعض الدول المعارضة للنظام القضائي في اعتماد نظام التحكيم الحالي، بينما سيبدأ المحامون في تبني خيار المحكمة وسيواجه المجتمع الدولي مجموعتين من الاتفاقيات الدولية الإدارية. إجراءات تسوية المنازعات، وحتى بالنسبة للبلدان التي تختار خيارًا قضائيًا، سوف تتعايش مجموعتان من إجراءات تسوية المنازعات هذه وتتنافسان داخليًا: لا يمكن استبدال إجراءات التحكيم الحالية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الدولي (IIA) ما

(44) Juan Pablo, Charris-Benedetti, the proposed Investment Court System, op. cit., p. 100

(ISSN: 2537 - 0758)

لم يتم الاتفاق على حل دولي، وحتى بعد ذلك يمكن استبدالها بآخر. الطرف المقابل الذي يدعم هذه الفكرة أيضًا، مما يؤدي إلى أنه حتى أولئك الذين يرغبون في تبني نظام قضائي سيتعين عليهم التعامل مع نظام التحكيم الحالي في نفس الوقت، سيتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التوفيق بين القضاء والتحكيم في اتفاقياتها الحكومية الدولية، ومزيد من التجزئة حتى داخل عملية التحكيم نفسها أمر لا مفر منه في هذه الظروف، وبالتالي لن يساعد في معالجة الطبيعة المجزأة لقانون عقود داريا الدولية.

والأكثر إثارة للقلق هو رد الفعل المحتمل للجمهور على بيئة تسوية المنازعات المزدوجة للعقود الإدارية الدولية، ولا سيما تصور الجمهور لنتائج التحكيم (قرارات التحكيم) إذا تم تبني النظام القضائي من قبل بعض الدول وتم توضيحه باعتباره الوصي الجديد على حكم القانون الذي يشوه سمعة التحكيم القديم، من المرجح أن يزداد التحكيم وانتقاد الاستثمار، مما يهدد بمزيد من تقويض مزايا هذه الإجراءات، وإذا كان ذلك ممكنًا، فسيكون من الحكمة إيجاد طريقة لتجنب نزاع مزدوج حول العقد الإداري الدولي القرار، أو على الأقل النظر بعناية في العواقب غير المقصودة. مع هذه الإجراءات المزدوجة في النقاش حول مقترحات BIC، فإن الثمن الذي يجب دفعه للقبول الأولي للمحاكم الثنائية في انتظار محكمة متعددة الأطراف يمكن أن يكون باهظًا.

الفرع الثاني
أولوية المحكمة المتعددة الأطراف على المحكمة الثنائية

هناك إجماع سريع النمو في الساحة العالمية على أن إجراءات تسوية المنازعات "التجريبية" الأكثر تفصيلاً لدى اللجنة الاستشارية الدولية ستكون قادرة على حل المشاكل والتحديات الأساسية من خلال تعزيز شرعية الإجراء. الآلية ونتائجها، وبالتالي الاتجاه العام. يجب الإشادة بمقترحات الإصلاح الحالية الواردة في بعض الاتفاقيات الأخيرة بين الشركات، ولكن يجب أن تبدأ المناقشات حول الإصلاحات أيضًا بالاعتراف بالواقع والاستجابة للتجارب السابقة، مع الأخذ في الاعتبار كيفية (لا) يمكن للإصلاحات المقترحة أن تغير – للأفضل أو للأسوأ – الديناميكيات الحالية لنظام تسوية المنازعات الإدارية الدولية، وأسوأ سيناريو هو السيناريو الذي يؤدي فيه الإصلاح الجزئي إلى مزيد من الارتباك ويثير مخاوف جديدة، ولا ينبغي أن تفوق الآثار الجانبية الفوائد المرجوة، وإذا كان من المتوقع حدوث أي آثار جانبية غير مقصودة، فمن الحكمة الحذر منها[٤٥].

(45) Issam Hallak, Multilateral Investment Court; Overview of the reform proposals and prospect, op. cit., p. 7

قد يكون للإدخال المقترح للمحاكم الدائمة الثنائية في الصورة الأوسع لمناقشة إصلاح حل النزاعات في اللجنة الاستشارية الدولية تأثير غير مقصود يتمثل في زيادة تفاقم مشكلة التجزئة ووضع النظام في دوامة جديدة من تحديات الشرعية في مشهد ما بعد الإصلاح.، وربما لم يتم استبعادها – وربما على الأرجح – أن هذه الفترة ستكون أطول بكثير مما كان متوقعًا، والأسوأ من ذلك، لا يمكن استبعاد أن المفاوضات المستقبلية بشأن اتفاقية محكمة متعددة الأطراف قد تفشل(٤٦).

يجب تقييم طلبات المحاكم الثنائية مقابل هذه الاحتمالات. عند النظر في الإصلاحات الرئيسية للنظام الحالي، من المهم أن تكون البلدان المعنية على دراية بالعواقب النظامية. والدفاع عنها في النزاعات الدولية بشأن المعاهدات الإدارية أمر بالغ الأهمية بالفعل على المدى الطويل– استقرار نظام الاستثمار الدولي(٤٧).

أ. اعتبارات متعددة الأبعاد للتأثيرات المنهجية

كما هو الحال اليوم، تميل المناقشات حول إصلاح تسوية المنازعات التعاقدية الإدارية الدولية إلى أن تكون مجزأة إلى حد ما ومخصصة في هذه المحاكم، لذا فإن اتباع نهج شامل ينظر في جميع هذه القضايا الفردية أفقياً وشاملاً هو أمر مناسب؛ يمكن أن يوفر هذا المنظور صورة جيدة للإصلاحات المقترحة ويوفر نتيجة متوازنة. على سبيل المثال، يثير إنشاء محاكم ثنائية دائمة السؤال الفوري حول كيفية التعامل مع اتجاه جديد في معاهدات الاستثمار الدولية لتعزيز وتوسيع دور المنظمات المشتركة. اللجان في معاهدات الاستثمار الدولية(٤٨).

تعين معاهدات الاستثمار الدولية الأخيرة هذه اللجان الآن أدوارًا أكثر موضوعية وذات مغزى كجهات رقابة، بما في ذلك على وجه الخصوص سلطة إصدار تفسيرات ملزمة قانونًا تلزم هيئات التحكيم الاستثمارية، وهي وسيلة انتصاف من قبل الدول لحماية نفسها من قرارات هيئات التحكيم غير المتوقعة واتفاقيات الاستثمار بموجب اتفاقيات الاستثمار الدولية. الاستثمار الدولي تمتلك منظمة التجارة العالمية أيضًا آلية مماثلة للتفسير الملزم لمجلس الوزراء في اتفاقية مراكش، ولكنها لا تتعلق مباشرة بقضية معينة معلقة أمام لجنة أو هيئة استئناف. تحديد أوثق لشروط العقد دون تعديل؛ لا يجوز لمجلس الوزراء – أو أي كيان آخر في هذا الصدد – توجيه الكيفية التي يجب أن تفسر

(46) Lee M. Caplan, ISDS Reform and the Proposal for a Multilateral Investment Court, op. cit., p. 217

(47) Love Rönnelid, An Evaluation of the Proposed Multilateral Investment Court System, European parliamentary group, European Parliament, Brussels, October 2018., p. 9

(٤٨) د. وليد محمد رضا السيد مصطفى الشناوي، مرجع سابق، ص ٥٣٥

(ISSN: 2537 - 0758)

بها هيئة الاستئناف أو الاستئناف قرارًا معينًا على أنه ملزم، وهذه اللجان تلزم هيئات التحكيم الاستثماري مباشرةً في حالات محددة، وهو ما يميز هذه الهيئة في IIA عن منظمة التجارة العالمية[٤٩].

مع إدخال نظام قضائي مستقل مع تحديده كمحكمة، ليس من الواضح ما إذا كانت هذه السلطة الإشرافية مخولة أو ينبغي أن تكون مخولة لإصدار تفسير ملزم لـ "محكمة" في أمر محدد، لأنه تفسير لـ شروط محددة تحدد في النهاية نتيجة النزاع كما هو مقنن في المادة هيئة قضائية دولية ويمكن مقارنتها بسلطة تنفيذية تملي تفسيرها على القضاء في سياق وطني أو تتجاهل الفصل بين السلطات أو تنتهك استقلالية وحياد القضاء، لذا فإن ظهور نظام قضائي مزدوج يتطلب تعديلًا و/ أو تحديد صلاحيات هذه اللجان[٥٠].

وبالمثل، في سياق إنكار العدالة، يمكن لمحاكم الاستثمار الثنائية الدائمة أن تزيد المخاوف بشأن انتهاكات سيادة المحاكم في الدوائر المحلية للأطراف المتعاقدة في المعاهدات الدولية المستقلة.

يمكن أن تعزز المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التي تراجع حكمًا أو حكمًا من محكمة وطنية وجهة النظر (الخاطئة) للجمهور بأن محكمة دولية لها الأسبقية على محكمة محلية في تلبية مطالبة انتهاك السيادة الوطنية، علاوة على ذلك، على عكس التحكيم الاستثماري الدولي، تنص على لن يتمكنوا من انتخاب قضائهم إذا رفعوا قضية إلى IIC. ومن المثير للجدل ما إذا كانت الدول تفضل المحاكم الدائمة على هيئات التحكيم لأن الدول فضلت تاريخيًا التحكم في تكوين محاكمها بينما في نفس الوقت فيما يتعلق بحياد صانعي القرار. بينما يجادل مؤيدو محاكم الاستثمار الدولية بأن القضاة الذين يتمتعون بوظيفة آمنة سيكونون محايدين، فقد يكون القضاة في الواقع منحازين للدول، على سبيل المثال، في حين أن مشروع شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ينص على أن "يجب اختيار القضاة من بين الأشخاص الذين ليس لديهم شك في استقلاليتهم"[٥١].

ب. تجنب التعقيدات غير الضرورية

عند تطوير آلية قضائية مستقبلية لإجراءات تسوية المنازعات الدولية الخاصة بالاتفاقات الإدارية، من المهم ألا تؤدي الآلية الجديدة إلى تعقيد إجرائي كبير أو تخلق مزيدًا من التعقيدات القانونية في إدارة إجراءات تسوية المنازعات الدولية للاتفاقات

---

[٤٩] د. سيد لطفي عبد الله عويس، العلاقة بين مفهوم العقد الدولي والتحكيم التجاري الدولي، مرجع سابق، ص ٣٠٦

[50] Juan Pablo, Charris-Benedetti, the proposed Investment Court System, op. cit., p. 114

[51] Jaemin Lee, Mending the Wound or Pulling It Apart? Op. cit., p. 30

الإدارية وتفسيرها. أحكام اتفاقيات الاستثمار الدولية ذات الصلة. مشاركة طرف ثالث وشفافية أكبر.، ومشاركة أوسع لعامة الناس، وقواعد أكثر صرامة للأدلة، وفحص أكثر دقة للمصالح والأصول المتضاربة للقضاة. لذلك، قد تختلف هذه القواعد الإجرائية اعتمادًا على الاتفاقية الدولية الثنائية، كما هو الحال مع قواعدها الموضوعية، مما يفرض عبئًا لوجستيًا أكبر. البلدان .. عند تصميم مركز معلومات الاستثمار، يجب أن تركز الجهود على إدخال إجراءات بسيطة ومباشرة إلى الحد الذي يمكن فيه الحفاظ على الإجراءات الأساسية السليمة، وحيثما أمكن، يوصى بالإبقاء على الاختلافات الإجرائية بين وكالات تشجيع الاستثمار في نفس البلدان عند الحد الأدنى. حيثما أمكن، سيساعد تجنب التعقيدات الإجرائية غير الضرورية على تجنب الخلافات غير الضرورية؛ الجهود المبذولة لحل مشكلة واحدة لا ينبغي أن تولد مشاكل أخرى[٥٢].

ج. الدعم المنهجي لبناء القدرات

تتطلب خطة المحاكم الثنائية في نهاية المطاف أيضًا مناقشات حول كيفية تقديم الدعم المالي واللوجستي للبلدان المحرومة للمشاركة في النظام الجديد، ويتعين عليهم تحمل نفس العبء المالي واللوجستي لإنشاء محاكم ثنائية والحفاظ عليها إذا لم تتمكن هذه البلدان من المشاركة في عدة محاكم الاستثمار: إذا كانت للمحكمة الثنائية قدرة مالية ولوجستية محدودة، فاقترح كيفية دعم هذه الدول، وإلا ستصبح المحكمة الثنائية خيارًا متاحًا فقط لمجموعة محددة من البلدان، وبالتالي يجب أن تكون برامج بناء القدرات جزءًا لا يتجزأ من مناقشات قضائية ثنائية بين طرفين متعاقدين مع تنمية اقتصادية غير متكافئة. من المرغوب فيه للغاية أن تشمل تدابير الدعم هذه المساعدة العامة والنظامية، بغض النظر عن النزاعات المحددة، مما يساعد على زيادة بناء القدرات للأطراف المقابلة المتأخرة على المدى الطويل. يمكن أن توفر الخبرة المكتسبة من قبل منظمة التجارة العالمية إرشادات مفيدة لهذا الغرض، وفي غياب عنصر بناء القدرات، سيكون من الصعب تنفيذ اقتراح المحكمة الثنائية متعددة البلدان كنظام ثنائي بحكم التعريف يتضمن إنشاء وصيانة عدة محاكم مثل IIA[٥٣].

د. تقييم بديل المحكمة الثنائية

يعتقد الباحث أن المقترحات الثلاثة المذكورة أعلاه تهدف إلى صقل وصقل فكرة المحكمة الثنائية التي تتم مناقشتها حاليًا، وإذا أمكن، سيكون من المعقول والمناسب

---

(52) Johanna Braun, et. al, Creation and Implementation of a Multilateral Investment Court, op. cit., p. 45

[٥٣] د. عمر حماد عبد الدليمي، تسوية منازعات عقود الاستثمار، قضائيا وتحكيميا: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠٢٠، ص ١٥٣

(ISSN: 2537 - 0758)

تعليق المناقشات الثنائية حول المحاكم في مختلف مؤسسات إدارة المشاريع. لن تتمكن المحاكم الثنائية من حل مشكلة التجزئة؛ وبدلاً من ذلك، من المرجح أن يتم تسهيل التجزئة من خلال تلك المحاكم الثنائية حيث سيكون الاجتهادات والتفسيرات المختلفة متكررة، كما يتضح من مخطط التحكيم الحالي، وفي النهاية تفتقر بعض البلدان إلى الموارد المالية و/ أو الخبراء لدعم ذلك.

تكمن مشكلة نظام المحاكم الثنائية في أنه سيزيد من تعقيد وتجزئة إجراءات تسوية المنازعات الدولية الحالية للاتفاقات الإدارية، وبعبارة أخرى، سيكون هناك عدد من محاكم الاستثمار مثل معهد المدققين الداخليين، إذا تم ذلك إلى أقصى حد، سيكون هناك تكون ٣٣٦٧ محكمة استثمار في المستقبل وإذا تم تقديم ١٠ ٪ فقط. هذه الأحكام[٥٤].

أكثر من أي شيء آخر، إذا لم تكن المحطة الأخيرة ولكن فقط الطريق إلى الهدف النهائي لمحكمة متعددة الأطراف من خلال توافق الآراء، فإن المحاكم الثنائية ستستفيد – في أحسن الأحوال – من التجربة، وهو ثمن باهظ للغاية تدفعه مقابل الارتباك والمضاعفات المحتملة. في ظل هذه الظروف، يمكن تقديم حجة معقولة لتعليق مناقشات ومفاوضات المحكمة الثنائية الجارية في معاهدات الاستثمار الدولية ذات الصلة، وبدلاً من ذلك يمكن توجيه الوقت والموارد بشكل أفضل للتفاوض وإعداد محكمة متعددة الأطراف من شأنها أن تصدر تسوية نهائية القضية. بالنسبة للدول التي تنظر في المحاكم الثنائية والمحكمة متعددة الأطراف في وقت واحد، فإنها ستضع ضغطًا على الموارد البشرية والمالية المحدودة، وبالتالي إطالة أمد النقاش حول إمكانية إنشاء محكمة متعددة الأطراف[٥٥].

هـ. تقييم بديل المحكمة المتعددة الأطراف

سلطت المناقشات السابقة الضوء على أهمية الإنشاء السريع لمحكمة متعددة الأطراف ويبدو أن مقترحات المحكمة الحالية تستهدف المحاكم الثنائية والمتعددة الأطراف، بهدف إنشاء محاكم ثنائية على أساس معاهدات الاستثمار الدولية ثم إنشاء محكمة متعددة الأطراف في مستقبل. ومع ذلك، فإن الاتفاقية الثنائية لا توفر قوة دفع وقد تصبح عقبة أمام المفاوضات الناجحة بشأن إنشاء وتشغيل محكمة متعددة الأطراف. بمعنى آخر، التخطيط على الوجهين ليس بديلاً ولا يمكن أن يكون كذلك. البديل الوحيد الذي يمكن أن يحل مشكلة الشرعية من خلال مواءمة السوابق القضائية وضمان تفسير متسق لمعاهدات الاستثمار الدولية. وينبغي أن تركز الجهود المستقبلية

(54) Love Rönnelid, An Evaluation of the Proposed Multilateral Investment Court System, European parliamentary group, op. cit., p. 14
(55) Jaemin Lee, Mending the Wound or Pulling It Apart? Op. cit., p. 34

على البدء السريع واختتام المفاوضات لإنشاء محكمة متعددة الأطراف على المسرح العالمي[٥٦].إذا كان إصلاح التسوية الدولية للمنازعات الإدارية أمرًا ملحًا، فإن مهمة التفاوض السريع بشأن محكمة متعددة الأطراف تستحق الأولوية القصوى. وبسبب هذا المعنى الهيكلي، يجب أن تكون المحكمة الدائمة (أو المحاكم) محكمة متعددة الأطراف، إذا لم تكن عملية فقط. وممكنة، لكنها يمكن أن تخفف العبء على البلدان النامية[٥٧].

لذلك يرى الباحث تفضيلًا لآلية قضائية محتملة لتكون كيانًا تم إنشاؤه بواسطة نظام متعدد الأطراف، سواء كان ذلك المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو الأونسيترال أو أي هيئة أخرى، ويمكن أن تكون كذلك. قال إن هذه المهمة قد تكون حساسة لأن المعاهدات الدولية المستقلة ذات طبيعة ثنائية، ولكن إذا توصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح أساسي لإجراءات تسوية المنازعات التعاقدية الدولية وإدخال محكمة دائمة (أو هيئات قضائية)، فعندئذ تكون المحكمة المنشأة تحت رعاية من كيان متعدد الأطراف أو في ظل نظام متعدد الأطراف يبدو أنه أكثر استعدادًا لتحقيق الغرض من النظام، ولتجنب الارتباك في المستقبل وأخطاء لا داعي لها، يجب أن تتناول مناقشات اليوم بشأن النظام القضائي هذا الجانب الهيكلي من المشكلة.

وبشكل أكثر تحديدًا، يمكن إنشاء محكمة متعددة الأطراف على أساس اتفاق لاستبدال إجراءات تسوية المنازعات القائمة بين المؤسسات الاستشارية الدولية والمبرمة بالفعل من قبل الأطراف في اتفاق مشترك بين المؤسسات بإجراءات جديدة لمحكمة متعددة الأطراف، وآلية جديدة للمحاكم المتعددة الأطراف، ونظام متعدد الأطراف. يمكن أن تكون المحكمة أساس نفس الكيان أو يتم إنشاؤها تحت مظلة أو من خلال الارتباط بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار أو المحكمة الدائمة للتحكيم أو الأونسيترال أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبموجب هذا المخطط، تظل الأحكام الموضوعية لاتفاقية الاستثمار الدولية دون تغيير، ولكن إجراءات التسوية ستتجاهل النزاعات الدولية بشأن الاتفاقات الإدارية نظام التحكيم الحالي وتأخذ في الاعتبار بدلاً من ذلك نظام المحاكم المتعددة الأطراف، وبما أن هذا النظام لا يهدف إلى مواءمة المعايير المادية، فيمكن تمييزه من الإجهاض MIA[٥٨].

---

(56) Juan Pablo, Charris-Benedetti, the proposed Investment Court System, op. cit., p. 109

(57) Lee M. Caplan, ISDS Reform and the Proposal for a Multilateral Investment Court, op. cit., p. 209.

(58) Love Rönnelid, An Evaluation of the Proposed Multilateral Investment Court System, European parliamentary group, op. cit., p 20

(ISSN: 2537 - 0758)

يمكن إيجاد حل أكثر موضوعية من خلال اعتماد اتفاقية متعددة الأطراف على نطاق عالمي، والتي ستكون قادرة على اعتماد معايير موضوعية بالإضافة إلى إجراءات تسوية المنازعات للعقود الإدارية الدولية في شكل محكمة متعددة الأطراف وتحت رعاية هذا متعدد الأطراف اتفاق، يمكن لأي دولة اعتماد اتفاقية ثنائية تحدد النصوص محددة بطريقة تتسق مع اتفاقية متعددة الأطراف، مثل نظام منظمة التجارة العالمية، فإن النزاعات الناشئة عن اتفاقية متعددة الأطراف والناجمة عن إنشاء اتفاقيات ثنائية ستُعرض على محكمة متعددة الأطراف، كما هو الحال في نظام منظمة التجارة العالمية، وسيكون هذا المسار أكثر صعب وسيصبح توافق الآراء أكثر صعوبة حيث سيكون من الصعب تحقيق تنسيق المعايير الموضوعية، وبالتالي سيكون من العملي والواقعي التركيز على الخيار الأول لمحكمة متعددة الأطراف – اتفاق يحل محل إجراءات تسوية المنازعات القائمة حول اللجنة الاستشارية الدولية بـ قد لا توفر إجراءات المحاكم المتعددة الأطراف والسماح بمشاركة اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة في الإجراءات الجديدة حلاً كاملاً لهيكل مجزأ لقانون العقود الإدارية الدولية، لكنها ستظل قادرة على التعامل بفعالية مع المشكلة الحالية[٥٩].

الخاتمه

أولاً النتائج

١. إن وجود محكمة استثمار دولية واحدة سيضمن تطبيق معايير موحدة على جميع المنازعات الإدارية الدولية المتعلقة بالعقود، مما يزيد من إمكانية التنبؤ بالتسوية، حاليًا، تصدر هيئات التحكيم المختلفة قرارات تبدو متناقضة في المنازعات التعاقدية المتعلقة بالتحكيم الإداري الدولي، وهي الوضع الذي يؤثر سلبًا على كل من شرعية قرارات التحكيم وإمكانية التنبؤ بها.
٢. في سياق إنكار العدالة، يمكن لمحاكم الاستثمار الثنائية الدائمة أن تزيد المخاوف بشأن انتهاكات سيادة المحاكم في الدوائر المحلية للأطراف المتعاقدة في المعاهدات الدولية المستقلة.

ثانياً التوصيات

١- تفضيلًا لآلية قضائية محتملة لتكون كيانًا تم إنشاؤه بواسطة نظام متعدد الأطراف، سواء كان ذلك المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو الأونسيترال أو أي هيئة أخرى، ويمكن أن تكون كذلك. قال إن هذه المهمة قد تكون حساسة لأن المعاهدات الدولية المستقلة ذات

[٥٩] د. سيد لطفى عبد الله عويس، العلاقة بين مفهوم العقد الدولي والتحكيم التجاري الدولي، مرجع سابق، ص ٣١١

طبيعة ثنائية، ولكن إذا توصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح أساسي لإجراءات تسوية المنازعات التعاقدية الدولية وإدخال محكمة دائمة (أو هيئات قضائية)، فعندئذ تكون المحكمة المنشأة تحت رعاية من كيان متعدد الأطراف أو في ظل نظام متعدد الأطراف يبدو أنه أكثر استعدادًا لتحقيق الغرض من النظام، ولتجنب الارتباك في المستقبل وأخطاء لا داعي لها، يجب أن تتناول مناقشات اليوم بشأن النظام القضائي هذا الجانب الهيكلي من المشكلة.

٢- التطوير الأخير لهذه العناصر الفردية في القسم القانوني للاتفاقيات الإدارية الدولية يدعم الاقتراح بأن مقترحات محاكم الاستثمار الدولية تسير في الاتجاه الصحيح. يمكن أيضًا تصنيف العديد من مقترحات الإصلاح، إن لم يكن كلها، من خلال تشكيل المحاكم وتشغيلها.

٣- أن المقترحات الثلاثة المذكورة أعلاه تهدف إلى صقل وصقل فكرة المحكمة الثنائية التي تتم مناقشتها حاليًا، وإذا أمكن، سيكون من المعقول والمناسب تعليق المناقشات الثنائية حول المحاكم في مختلف مؤسسات إدارة المشاريع. لن تتمكن المحاكم الثنائية من حل مشكلة التجزئة؛ وبدلاً من ذلك، من المرجح أن يتم تسهيل التجزئة من خلال تلك المحاكم الثنائية حيث سيكون الاجتهادات والتفسيرات المختلفة متكررة، كما يتضح من مخطط التحكيم الحالي، وفي النهاية تفتقر بعض البلدان إلى الموارد المالية و/ أو الخبراء لدعم ذلك وهنا يدعو الباحث العمل بهذه المقترحات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- سيد لطفى عبد الله عويس، العلاقة بين مفهوم العقد الدولي والتحكيم التجاري الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.

٢- طارق محمد عودة الله الشقيرات، نطاق اختصاص المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (الأكسيد)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.

٣- عبد الفتاح محمد الأطرش، دراسة تقويمية لاتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٨.

٤- عمر حماد عبد الدليمي، تسوية منازعات عقود الاستثمار، قضائيا وتحكيميا: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠٢٠.

٥- هند محمد مصطفى مصطفى، وسائل تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

٦- وليد محمد رضا السيد مصطفى الشناوي، الموازنة بين حقوق المستثمر والأنشطة التنظيمية للدولة لتحقيق المصلحة العامة في ضوء مفاهيم القانون العام: مفهوم التناسب، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – جامعة المنصورة، ع ٥١، إبريل ٢٠١٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bungenberg, Marc; From Bilateral Arbitral Tribunals and Investment Courts to a Multilateral Investment Court – Options Regarding the Institutionalization of Investor-State Dispute Settlement, Springer 2019 (Bungenberg/Reinisch); on:
https://www.springer.com/gp/book/9783662597316
2. Center For International Environmental Law (CIEL), EU proposal for a multilateral reform of investment dispute resolution, position paper by (CIEL), Washington, March 2017,
3. Colin Brown, the 3d Vienna investment arbitration debate: the European Union's approach to investment dispute settlement, June 2018, on: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2018/july/tradoc_157112.pdf, p. 22
4. Issam Hallak, Multilateral Investment Court; Overview of the reform proposals and prospect, European Parliamentary Research Service, Brussel, January 2020.
5. Jaemin Lee, Mending the Wound or Pulling It Apart? New Proposals for International Investment Courts and Fragmentation of International Investment Law, 39 Nw. J. Int'l L. & Bus., 1, 2018.
6. Johanna Braun, Alexander Dünkelsbühler, Leonard Funk, Creation and Implementation of a Multilateral Investment Court, International Investment Law Centre Cologne (IILCC), Germany, 2020.
7. Juan Pablo, Charris-Benedetti, the proposed Investment Court System: does it really solve the problems? Revista Derecho del Estado, no. 42, 2019.
8. K J Keith, resolving international disputes: the role of courts, New Zealand Yearbook of International Law, Vol 7, 2009.
9. Kaufmann-Kohler, Gabrielle, and Michele Potestà, "Can the Mauritius Convention serve as a model for the reform of investor-state arbitration in connection with the introduction of a permanent investment tribunal or an appeal mechanism?" 2016, at 17.
10. Lee M. Caplan, ISDS Reform and the Proposal for a Multilateral Investment Court, Berkeley Journal of International Law, Vol. 37, 2019.
11. Love Rönnelid, An Evaluation of the Proposed Multilateral Investment Court System, European parliamentary group, European Parliament, Brussels, October 2018.
12. Possible reform of investor-State dispute settlement (ISDS), note by the Secretariat /CN.9/WG.III/WP.169, UNCITRAL Working Group III, July 2019.